

12.3 مليار دولار في 3 أشهر □ مدفوعات الدين الخارجي تقفز 42% وتستنزف موارد مصر



الجمعة 2 أكتوبر 2026 08:00 م

تدفع أعباء الدين الخارجي الاقتصاد المصري إلى دائرة أكثر ضيقًا، بعدما ارتفعت الالتزامات الدولارية بينما تتزاحم احتياجات الاستثمار والإنتاج والخدمات على موارد محدودة لا تكفي لسداد الفاتورة وتمويل التنمية مًًا □

وتضع بيانات البنك المركزي حجم الأزمة في صورة أكثر وضوحًا، إذ اقتربت مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال يناير إلى مارس 2026 من 9.5 مليار دولار، بالتزامن مع ارتفاع رصيد الدين الخارجي □

خدمة الدين تبتلع الموارد المتاحة

وفي قراءة الخبير الاقتصادي مدحت نافع، أستاذ التمويل والاقتصاد، لا تبدأ أزمة الديون من لحظة السداد، بل من السياسات التي أنتجت الاحتياج المتكرر للاقتراض وأبقت الاقتصاد معتمدًا على التمويل مرتفع التكلفة □

ومن هذا المنطلق، يصبح توجيه مليارات الدولارات إلى الأقساط والفوائد استنزافًا لمساحة كان يمكن أن تذهب إلى الصناعة والصحة والتعليم والبنية الإنتاجية، بينما تضطر الحكومة للبحث عن تمويل جديد لتغطية التزامات سابقة □

وفي المقابل، بلغ الدين الخارجي نحو 164.8 مليار دولار بنهاية مارس 2026، مرتفعًا من نحو 163.9 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2025، رغم استمرار الحكومة في الحديث عن خفض المديونية وتحسين هيكلها □

كما سجلت مصر نحو 16 مليار دولار من مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال النصف الأول من السنة المالية 2025 و2026، وهو رقم يوضح حجم الدولارات الخارجة قبل تمويل احتياجات الاقتصاد الأخرى □

وعلى مستوى الموازنة، تظل تكلفة الفوائد وخدمة الدين واحدة من أثقل بنود الإنفاق، بما يضغط على قدرة الدولة على زيادة مخصصات الخدمات الأساسية أو توجيه موارد أكبر للاستثمار العام المنتج □

وفي الوقت نفسه، لا تتوقف الأزمة عند حجم الدين وحده، لأن آجال الاستحقاق وأسعار الفائدة ونوعية التمويل تحدد مقدار الضغط الفعلي على الموازنة واحتياجات النقد الأجنبي في كل مرحلة □

ومن ثم، فإن إعادة جدولة بعض الالتزامات أو إطالة متوسط عمر الدين قد تمنح الحكومة وقتًا إضافيًا، لكنها لا تلغي أصل المشكلة إذا ظل الاقتراض أداة دائمة لسد فجوات متكررة □

وفي النهاية، يرى نافع أن التعامل مع الدين باعتباره رقمًا منفصلًا عن أسباب العجز يعيد إنتاج الدائرة نفسها، لأن بيع الأصول أو فرض أعباء جديدة لا يصنع اقتصادًا يولد موارده بنفسه □

الاقتراض يعيد إنتاج الأزمة

ومن جانبها، ترى الدكتورة عالية المهدي، أستاذة الاقتصاد وعميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة سابقًا، أن الخروج من أزمة الدين يتطلب برنامجًا وطنيًا يخفف الاعتماد على الاقتراض ويعالج جذور الاختلال

وفي هذا السياق، لا يمثل بيع الأصول حلًا دائمًا، لأن الأصل المباع يوفر سيولة مرة واحدة، بينما تستمر احتياجات الموازنة وخدمة الدين في السنوات التالية إذا لم يتغير هيكل الإيرادات والإنفاق

وبينما تتحدث الحكومة عن إطالة آجال الاستحقاق وتنويع مصادر التمويل، يظل السؤال متعلقًا بسبب الحاجة المستمرة إلى التمويل الجديد، ومدى قدرة الاقتصاد على تحقيق فوائض دولارية حقيقية دون صفقات استثنائية

وفي المقابل، حصلت مصر في يوليو 2026 على إتاحة جديدة من صندوق النقد الدولي تقارب 1.8 مليار دولار بعد المراجعة السابعة، ضمن برنامج يستمر بالتوازي مع التزامات قائمة لصندوق ومؤسسات أخرى

كما تستهدف الحكومة خفض نسبة دين قطاع الموازنة إلى الناتج المحلي إلى 78 بالمئة بحلول يونيو 2027، مع تقليل الدين الخارجي لجهات الموازنة بنحو ملياري دولار سنويًا وفق خطتها المعلنة

وعلى الرغم من تلك المستهدفات، يظل تحقيقها مرتبطًا بقدرة الاقتصاد على زيادة الصادرات والاستثمار المباشر والإنتاج المحلي، لأن تحسين نسب الدين حسابيًا لا يكفي إذا ظلت فاتورة خدمته مرتفعة

وفي السياق ذاته، تتضاعف خطورة الاقتراض عندما يستخدم جانب منه لسداد التزامات قديمة بدل تمويل مشروعات قادرة على توليد إيرادات دولارية، لأن الدين الجديد عندها يؤجل الاستحقاق ولا ينهيها

ومن هنا، يصبح تقليص الحاجة إلى الدولار أهم من مطاردة كل استحقاق بقرض جديد، إذ إن اقتصادًا لا يوسع قاعدته الإنتاجية يبقى معرضًا لعودة الأزمة مع كل موجة استحقاقات

وفي المحصلة، تضع المهدي الأولوية في إصلاح محلي متكامل يعيد ترتيب الإنفاق ويخفض الدين ويقوي الإنتاج، بدل الاعتماد على حلول قصيرة الأجل تنقل الضغط من سنة مالية إلى أخرى

الإنتاج وحده يوقف نزيف الاقتراض

وفي رؤية الدكتور رشاد عبده، الخبير الاقتصادي ورئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، يبدأ تقليص الدين من اقتصاد ينتج ويصدر ويجذب استثمارات مستقرة، لا من اقتصاد يوسع الاقتراض ثم يبحث عن طرق للسداد

ومن هذه الزاوية، لا يمكن فصل أزمة الدين عن ضعف مساهمة قطاعات إنتاجية قادرة على توليد الدولار، لأن السياحة والتحويلات وحدهما لا تعوضان باستمرار فجوة تجارية واحتياجات تمويل مرتفعة

وفي الوقت نفسه، يرى عبده أن الحوكمة ورفع كفاءة المؤسسات وتحسين بيئة الاستثمار عناصر أساسية لجذب رأس مال طويل الأجل، بما يقلل الاعتماد على الأموال الساخنة والتمويل القائم على الديون

وعلى الجانب الآخر، أظهر الربع الأول من 2026 مدى حساسية التدفقات قصيرة الأجل، بعدما سجلت استثمارات المحافظ خروجًا صافيًا يقارب 9.5 مليار دولار خلال يناير ومارس مع تصاعد التوترات الإقليمية

وبالتالي، فإن الاعتماد على الأموال الساخنة يمنح احتياطي النقد الأجنبي دعمًا سريعًا، لكنه يترك الاقتصاد مكشوفًا أمام تغيرات الأسواق الدولية، لأن هذه الأموال تستطيع المغادرة بالسرعة نفسها التي دخلت بها

كما أن رفع الصادرات الصناعية والزراعية وتقليل الواردات القابلة للإحلال المحلي يوفران مسارًا أكثر استدامة لجلب الدولار، مقارنة بالاعتماد على اقتراض جديد أو بيع أصول لتمويل احتياجات قصيرة الأجل

وفي المقابل، يؤكد صندوق النقد أن خفض الاحتياجات التمويلية وإطالة آجال الدين وتقليص تكلفة الفوائد تظل أهدافًا أساسية، مع استمرار مطالبته بإصلاح الشركات المملوكة للدولة وتعزيز مساحة القطاع الخاص

ومن ثم، تبدو أزمة الدين أكبر من مجرد موعد سداد أو إصدار سندات جديدة، لأنها ترتبط بنموذج اقتصادي يحتاج إلى توليد موارد مستدامة بدل الاعتماد المتكرر على تدفقات استثنائية وقروض جديدة

وفي النهاية، تضع أرقام 2026 الحكومة أمام معادلة ضيقة إما توسيع الإنتاج والصادرات ووقف تضخم الاحتياجات التمويلية أو استمرار خروج مليارات الدولارات لخدمة ديون تعيد إنتاج الضغط عامًا بعد آخر